

Philippe Hamman

*Sociologie urbaine et développement durable*

(Bruxelles: Editions de Boeck Université, 2012). 208 p.

## السوسيولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة

أندري دونزيل (\*)

باحث بالمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) - فرنسا.

ترجمة: محمد الإدريسي (\*\*)

أستاذ باحث في سوسيولوجيا التنمية الحضرية، الجديدة - المغرب.

المستدامة حيلة هذا «التوافق» الذي كان قادراً على التطور في السياق الفرنسي. يتم وضع هذا العمل تحت مجهر سوسيولوجيا المعاملات الاجتماعية؛ التي تم الترويج النظري لها من طرف جون ريمي (Jean Rémy، ليليان فوي (Liliane Voyé)، وموريس بلانك (Maurice Blanc) (من أجل سوسيولوجيا المعاملات الاجتماعية، ١٩٩٢، Pour une Sociologie de la Transaction Sociale, 1992)، في السياق نفسه. ويتعلق الأمر بمطلب مرتبط بـ «الذي يجعل السوسيولوجيا الحضرية تهتم بالتنمية المستدامة، أو خلافاً لذلك، كيف يستخدم هذا

- ١ -

أصبحت التنمية المستدامة السمة الرئيسية «للحكمة الرشيدة» على الصعيد العالمي، وبعد أن تنامت دعوات الهيئات الدولية، عرف المفهوم انتشاراً واسعاً داخل مختلف تشكيلات الشأن العام: من مستوى الدولة إلى السلطة المحلية، وخاصة داخل المدن؛ الأمر الذي استدعى مواكبة العلوم الاجتماعية، وخاصة السوسيولوجيا الحضرية، لهذه الحركية عبر مجموعة من البرامج البحثية. يقدم الكتاب الأخير لفيليب هامان السوسيولوجيا الحضرية والتنمية

(Fractal) للتنمية المستدامة (ص ٣٧)، بمعنى التحديدات السياقية الخاصة بها، فضلاً عن القطاعات المتعددة التي تنطوي عليها المقاربة الأفقية للرهانات النطاقية. ومع ذلك تتصف التنمية المستدامة بأنها «تنظيم سياسي بمعنى شمولي (وليس مسألة «تقنية») بما في ذلك شرعية القرارات التنموية» (ص ١٣).

وفق هذا المنظور، تنتج التنمية المستدامة داخل الحقل السياسي انطلاقاً من التمييز الذي يحدده «هربرت سبينسر» بين «العقلانية الموضوعية» و«العقلانية الإجرائية»، الأمر الذي يسمح إلى حد ما، اعتبار الطبيعة «اللاكسرية» للتنمية المستدامة عنصراً جوهرياً في صنع القرار السياسي، نظراً إلى كونها توجه «أوليات المنطق الإجرائي الذي يوفر أطر عمل الفاعلين الصناعيين» (ص ١٤).

### - ٣ -

يبدو من الفعال الانخراط «وفق البعد الإجرائي» (ص ١٣)، في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وتعرض الفصول القادمة مختلف المراحل:

- يتناول الفصل الثاني إدماج هذه الإشكالية ضمن اهتمامات المجالس المحلية، وداخل مختلف المدن المدروسة. «لا تتمظهر - التنمية المستدامة - بصورة فورية (...) ولا تتجسد من قبل صناع القرار» (ص ٥٦ - ٥٧)، ومع ذلك، أصبحت البرامج الوطنية الأوروبية وسياسات المدينة تتمظهر تدريجياً مع الحكومات المحلية والثقافة الجديدة للتنمية الحضرية المركزة على البعد

الموضوع لتجديد تحليل ودراسة المدينة؟ (ص ١٧). يستند هذا المطلب إلى غنى بيليوغرافي واسع، يطغى على جزء كبير من الإصدارات العلمية المنشورة في العقود الأخيرة، والمرتبطة بقضايا التنمية الحضرية المستدامة، وإلى الاستفادة من المسوح (الاستقصاءات) والبحوث الميدانية التي أجريت بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، في سبع مدن فرنسية (بورديو، ليل، ليون، نانت، مونبلييه، ستراسبورغ، وتولوز).

### - ٢ -

ينقسم هذا المؤلف إلى خمسة أجزاء، يحاول الفصل الأول فك التركيب الدلالي لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال قراءة متفحصة للمؤلفات الأكاديمية حول الموضوع، من خلال تساؤلات مرتبطة بـ «أصل الكلمة وتاريخها وتعريفها واستخداماتها، وأخيراً، الاهتمام بها ضمن البحوث المعاصرة والعلوم الاجتماعية» (ص ١٧). وبدلاً من السعي نحو تعريف موحد، يثير المؤلف إشكالية «الغموض الدلالي لمفهوم التنمية المستدامة» (ص ٧)، راصداً جملة من التساؤلات التي أفرزها هذا المفهوم، رابطة «بالتوتر الحاصل بين أربعة أزواج من الصعوبات البنيوية» (ص ٩): الاستمرارية أو القطيعة، العالمي أو المحلي، المصالح والقيم والمبادئ...

وموازاة مع هذه الاعتراضات، لا يمكن تصور التنمية المستدامة «كإنتاج تعاملاتي»، أي مجال «للتعاون المتصارع» (ص ٨) بين المنطق المتعارض للتصور والفعل. يتضح من خلال هذا العرض لبعض التوافقات الميتودولوجية للطبيعة «اللاكسرية» (Non

تقرير بورتلاند (١٩٨٧)، كما في إعلان ريو (١٩٩٢)، وأيضاً ضمن الاستراتيجية الوطنية (الفرنسية) للتنمية المستدامة المقررة في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، على أن المعاملات هي جوهر الديمقراطية، والتي تعكس نظاماً من المعاملات المتعددة الأقطاب بين المنتخبين التقنيين، والمواطنين. رافق إنجاز مشاريع التنمية المستدامة تبني استراتيجية «الهندسة التشاركية» (ص ١٢٣)، لكنها لم تنح بالضرورة إلى توافق الآراء، أو حتى تعارضها، لكنها أفرزت «وضعاً بدون معالم واضحة» (ص ١١٤).

لا تمس الديمقراطية التشاركية سيادة المنتخبين في صنع القرارات، بل تعزز شرعيتها، ما يجعل «المؤسسات المحلية حاضرة دائماً لتعزيز المصالح» (ص ١٢٦). أما من جهة الجمعيات، من جهتها، ومختلف الأشكال الممثلة للمصالح الاجتماعية، فتقبل العلاقات اللامتكافئة في سياق عملية تشاركية تتسم بالصفة الإكراهية» (ص ١٣٠). فما هي إذًا، الشروط الضرورية «لفتح» المجال أمام مبدأ التشاركية داخل حقل التنمية المستدامة؟

- يكشف الفصل الخامس والأخير عن الإمكانيات الممكنة لبناء نسقي للإنتاجات المعاملاتية داخل حقل الشأن العام الحضري. فافتراض «ظهور فاعلين ومجال - محدد - تشاركي، على أنقاض «التراتب التفاوضي» (ص ١٣٣)، يرتبط بمجالات تسمح بـ «التنظيم المشترك» وصناعة «مرجعية مشتركة» (ص ١٣٤)، وتنظم عموماً بواسطة «مخترقي الحدود»، أي بالشبكات التي يشكلها الفاعلون الفرديون

المحلي والرؤى العالمية. يهدف هذا النموذج الإيكولوجي للفعل النطاقي العام، إلى تشجيع ظهور مجال واسع للخبرات البيئية؛ غالباً؛ ما يديرها الفاعلون الجمعويون، والذين لا تجنح تصوراتهم عن «مرجعيات متشددة لبناء موقف تدبيري للمشاركة» (ص ٧٨).

- يركز الفصل الثالث على «إدماج هم التنمية المستدامة داخل نسيج المدينة» (ص ٨١)، ويناقش تفعيل التنمية المستدامة ضمن مشاريع تعزيز «المدينة المستدامة». وقد برزت لأول مرة سوسيولوجيا التعاملات الاجتماعية لتركز على دراسة طبيعة التنازلات التي قام بها صنّاع القرار السياسي والفاعلون التقنيون وكذا الساكنة داخل نسيج المدينة، وحددت «التسلسل الزمني لهذه التنازلات والتعديلات المتتالية للتوفيق بين المنطق المؤسسياتي ومنطق المشاريع» (ص ١٤).

ولا يحدث هذا التحول من تلقاء ذاته، بل يتطلب تغيرات في التصورات والسلوكيات الداخلية للمؤسسات في تفاعلها مع المستفيدين من المشاريع، كما حدث مع مشروع الأحياء الإيكولوجية (Écoquartiers) على سبيل المثال، حيث إن «تحقق مشاريع التنمية المستدامة اختبار للمؤسسات المحلية» (ص ٩٩). يتم التعامل مع الأفعال والإجراءات في هذا البعد - غالباً - «كأدوار هامشية»، لذلك تجدر الإشارة إلى أنه «لا يوجد سيناريو فعال وواضح للتنمية المستدامة» (ص ١٠٥).

- يناقش الفصل الرابع التنمية المستدامة من منظور الديمقراطية المحلية، «فالبعد التشاركي» أساس تفعيل التنمية المستدامة. لقد كان التأكيد واضحاً في

المعاملات الاجتماعية سيكون مثمراً في هذا الصدد.

## - ٥ -

ومع ذلك، تظل عدة نقاط موضع نقاش، سواء شكلاً أو مضموناً. أولاً، كثافة تقنيات المقاربة، قد أفرز توجهاً خاصاً في التحليلات بين ما هو نظري وما هو واقعي، والذي لا يجعل من السهل قراءة هذه الكتابات، في حين أن هذا الأمر لا مفر منه لأجل القيام بعملية التركيب، وربما سيكون من المستحسن الانغماس قليلاً في المقاربة البيبليوغرافية عبر التركيز على المراجع والاستشهادات الأكثر دلالة وقرباً للموضوع.

## - ٦ -

وثمة مشكل آخر أكثر عمقاً، مرتبط بشبكة القراءة المفصلة لدى المؤلف، والتي كانت تعرف باسم «المقاربة الإجرائية» في التنمية الحضرية المستدامة. ويؤثر هذا التحيز في تحليل الأبعاد الإيكولوجية المناسبة، أي اقتصارها على الأبعاد التقنية والثقافية الخاصة بكل مدينة، لكن التنمية المستدامة ليست مجرد حصيلة عقلانية إجرائية مجردة وفوقية، بل تقتزن بالحقيقة الجوهرية للنطاقات في أبعادها التاريخية، الجغرافية، والسوسيولوجية. وفي هذا الصدد، كان يمكن لإرث مدرسة شيكاغو؛ ومساهمته في التحليلات «اللاكسرية»؛ أن يوفر امتيازاً أكثر في الدراسة الحضرية.

والجماعيون» (ص ١٤٢)، عبر فئة واسعة من المتخصصين، يستمدون سلطتهم من خبرتهم بعمق «تضاريس» المجال المحلي، والتي تتخفى في عمق «شبيكاتهم العامة»، فضلاً عن «وسطاء مع الساكنة» (ص ١٤٦). لا يؤدي القطاع الجمعي وحده دور الوساطة، حيث يمكن للمنتخبين، التقنيين، أو مهنيي المدينة أن ينخرطوا بمؤهلاتهم «كفاعلين تعاونيين» (ص ١٤٩)، الأمر الذي يتوافق مع وجود «مجال للتعاون» يضم «الكواليس السياسية، التقنية والجمعية» (ص ١٥٤). يتعلق الأمر - غالباً - بعناصر بنية خارجية (مجموعات الاقتصاد المركب، الجمعيات... إلخ) على هامش المؤسسات، لكن وفق تبلور وظهور «لمعاملات ثابتة» (ص ١٥٥)، بين الفاعلين المؤسستيين والمواطنين.

## - ٤ -

ما الدروس التي يمكن استخلاصها من قراءة هذا الكتاب؟ يجب الاعتراف أولاً أن له مساهمة معلوماتية في مسيرة التنمية الحضرية المستدامة بفرنسا، وفي نظرة العلوم الاجتماعية للموضوع، حيث لا يزال العمل المكثف على المستويات الميدانية، الاختبارية، المنهجية، والنظرية يسوده الشتات والانسجام، ولا يتوافق مع النسق التحليلي، في دلالة على سيادة نوع من الجهل أو الوثوقية [المعتقدية] في مقاربة التنمية المستدامة، والتي من الواجب مقاربتها حقيقة، من وجهة نظر عقلانية. يظهر بجلاء، أن توظيف التقنيات النظرية لسوسيولوجيا

## - ٧ -

برهان «الحكمة الرشيدة» والتي تحل محل  
سوسيولوجيا الفعل العام.

## - ٨ -

أم ينبغي أن يتعزز تأسيس الثقافات  
الحضرية، استناداً إلى حقائق مادية  
 واجتماعية للمدينة، فلقد حافظت التنمية  
المستدامة على بعدها الإجرائي، والذي  
من الممكن أن يكون «ورقة سفر إلى كل  
الاتجاهات، تجذب أكبر عدد من المسافرين».

وفي الختام، يصرّح المؤلف أنه «لكي  
تستمر السوسيولوجيا الحضرية في التجديد،  
يجب أن تأخذ مأخذ الجد بعد التنمية  
المستدامة»، لأن «تنظيم وضبط الاستدامة  
الحضرية بالفضاءات الحضرية الجديدة (...)  
يعارض الأشكال التقليدية لهيكله السياسات  
العامة» (ص ١٥٩). هناك إذا دعوة إلى  
مواصلة - ولو بصورة إجرائية - خوض غمار  
هذا الموضوع □

هل ينبغي على الدراسات الحضرية  
أن تساهم في حل إشكالية التحول من  
«العقلانية الموضوعية» إلى «العقلانية  
الإجرائية»، كما يحدث في الحقول الأخرى  
من التفكير السوسيولوجي؟ هكذا، نجد  
لوسي تانغوي (Lucie Tanguy)<sup>(١)</sup> في  
تأريخها لسوسيولوجيا الشغل بفرنسا، تبين  
كيف أن هذا الالتزام، غير تدريجياً إشكالاته  
التحليلية من الأنشطة الإنتاجية إلى التراتبيات  
المعيارية والتنظيمية التي تحكمها، وتم  
تطوير سوسيولوجيا الشغل إلى سوسيولوجيا  
تدبير المقاولات. ويبدو أن اتجاهاً مماثلاً قد  
تطور في حقل السوسيولوجيا الحضرية،  
حيث لطالما تم تعريف السوسيولوجيا  
الحضرية في التقليد السوسيولوجي لمدرسة  
شيكاغو، بأنها علم «الثقافة الحضرية»،  
ويظهر اليوم تزايد النزوع نحو تقييد أفقه

(١) Lucie Tanguy, *La Sociologie du travail en France: Enquête sur le travail des sociologues, 1950- 1990* (Paris: La Découverte, 2011).